

# الطريق إلى اعلان الاستيلاء في فنزويلا

## التسلسل الزمني لاغتصاب رئاسة فنزويلا من قبل نيكولاس مادورو والذي يبرر الرئاسة المؤقتة لخوان غوايدو

٢٠١٥

### ١٥ كانون | اول التسميات غير القانونية في محكمة العدل العليا

بعد انتصار المعارضة في الانتخابات البرلمانية، عين الحزب الحاكم بشكل غير شرعي قضاة خارج الفترة الدستورية. العديد من المتقدمين لم يستوفوا المتطلبات. صوت بعض النواب لأنفسهم

٢٠١٦

### كانون الثاني | تعليق إعلان نواب ولاية الأمازون و حلبة السكان الأصليين

للحيلولة دون معارضة الأغلبية المؤهلة ٣/٢، تجاهل محكمة العدل العليا أربعة نواب كانوا قد تم اعتمادهم بالفعل من قبل المجلس الوطني الانتخابي

و نظرا للتأخر معتمد في قرار المحكمة (مناورة استمرت لأكثر من ٣ سنوات) قررت الجمعية الوطنية لإعادة تمثيل النواب الذين أعلنهم المجلس الانتخابي الوطني و المحكمة العليا أعلنت في الازدراء في عداد المفقودين ينطبق فقط على حدة، و لا يمكن من الناحية القانونية ان ينسب لهيئة جماعية

. مع ٢٥ قراراً سياسياً حتى يناير ٢٠١٩ حاولت المحكمة العليا إلغاء جميع القرارات البرلمان

### . منذ يناير | اعتقالات واعتقالات ونفي النواب

. باستخدام قمع الشرطة و الجيش، تم انتهاك الحصانة البرلمانية بشكل متكرر حتى تاريخنا اليوم

### حتى تاريخ اليومي | مع مراسيم الطوارئ الاقتصادية، فإن سلطات السيطرة على الجمعية الوطنية المغتصبة سيتعين تقديم القرارات التي تؤثر على الميزانية الوطنية للموافقة على الجمعية الوطنية

للتحايل على هذه السيطرة، يقوم سكرتير العدل غير شرعي بتفويض غير دستوري لرئيس الفرع التنفيذي، شهراً بعدظهر، لهذا الإسناد الدقيق

### من شهر آب إلى شهر تشرين الأول | تعليق غير دستوري لاستفتاء الاستعادة

بعد المماثلة و تطالب متطلبات لا ينص عليها القانون و المجلس الانتخابي الوطني بالتواطؤ مع المحاكم الجنائية الإقليمية دون اختصاص في المسائل الانتخابية و قال انه ألغى جميع التوقعات من شأنه ان يسمح، بموجب الدستور، إلغاء الرئيس

### ديسمبر | كانون اول، التعيين غير القانوني لرؤساء المجلس الانتخابي الوطن

ي، قامت الدائرة الدستورية في المحكمة العليا، بافتراض سلطات دستورية لجمعية الوطنية بتعيين اثنين من رؤساء الجامعة الجدد، مكى رين التعيين غير قانوني لثالثة رؤساء تم إجراؤها في عام

٢٠١٤

**فبراير | تنحية الأحزاب السياسية المعارضة و**

المحكمة العليا و مجلس الانتخابي الوطني غير قانونية فرضت التعسفية الظروف معظم احزاب المعارضة ،و منع المرشحين ترشيح الانتخابات المحافظين ،و التي أيضا قد تأخرت دون مبرر

**مارس :بنسب المحكمة العلياوظائف الجمعية الوطنية**

صدرت الأحكام التي حطمت الخيط الدستوري ،ردا على ذلك ،تم إطلاق العنان الاحتجاجات الشعبية لمدة أربعة اشهر ،و التي تسبب فيها القمع اكثر من ١٤٠ حالة وفاكر مئات من الاعتقالات غير قانونية

**ابريل إلى يوليو عدم الاستقرار السياسي لزعماء المعارضة**

من خلال التدابير ادارية دون قرارات المحاكم ،و المراقب العام للجمهورية و المحكمة العليا دينا حكام المستبعدين و النواب و رؤساء البلديات و زعماء المعارضة السياسية البارزة لتجنب مرشحها في العمليات الانتخابية يوليو

**يوليو :انتخاب غير دستوري للجمعية التأسيسية الوطنية**

عقد مجلس الانتخاب الوطني انتخابات غير قانونية(لم يتم بعد نشر نتائج هذه العملية )التي تفرضها مادورو من اجل صياغة دستور جديد و التي حتى الآن لم يكتب ،لقد كرس هذا المؤتمر نفسه فقط لتولي الوظائف التي تقع ضمن اختصاص البرلمان

**٠مايو تحقيق الانتخابات الرئاسة غير القانو**

نية و دون وجود صلاحيات قانونية ،أصدرت حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الذي تم استحابه مرسوماً في يناير ٢٠١٨ للتحقق بحلول مايو أيار في الانتخابات الرئاسة التي كان من المقرر احراؤها في ديسمبر ،شاركوا بأقل من ٥٠٪ من الناخبين و نتائجهم لم تكن معروفة من قبل معصم ديمقراطيات العالم

**١٠يناير اقسام نيكولاس مادورو اليمين الدستوري و يغتصب رئاسة الجمهورية**

يؤدي مادورو اليمين امام محكمة امن الدولة ،بحجة ان الجيش الوطني الأوغندي في الازدراء ،ينتحل رئاسة الجمهورية

نتاج هذا الاغتصاب ،يقترض الجمعية الوطنية ،استنادا إلى المادة ٣٥٠، ٣٣٣، ٢٣٢ من الدستور وظائف السلطات التنفيذية في شخص رئيس خوان غوايدو .تفرض هذه المقالات ان رئيس الجمعية الوطنية هو الذي يمارس مؤقتاً رئاسة الجمهورية دون الحاجة إلى إعلان حتى يتم انتخاب رئيس جديد